

# سياسة مصر الخارجية زمن غياب المنظومة الاستراتيجية الاستراتيجية

خاص لمركز الجزيرة للدراسات



**ملخص**  
درجت عملية صنع السياسة الخارجية المصرية على انفراد مؤسسة الرئاسة بتحديد توجهاتها العامة بما يتناسب مع مصلحة نظام الحكم؛ حيث تحتكر الرئاسة العديد من الملفات التي تراها حيوية، وعلى الرغم من تركيز أنصار النظام الحثاني في مصر على السياسة الخارجية كأبرز نجاحات السيسي، فإن هذه السياسة تعادى في عهده من غياب الرؤيا الاستراتيجية التي تختم مصالح قومية ثابتة. وارتبطت في مجملها بغاية حرص النظام على الحصول على الاعتراف والقبول الدولي، بما في ذلك بديل مليارات الدولارات في صفقات عسكرية وعقود اقتصادية مشكوك في جدواها؛ حيث كلفت تلك السياسة الخارجية مصر الكثير، من حيث تراجع دورها الإقليمي القيادي، ودورانها في فلك الدول المانحة أو المهيمنة، مما يتسبب في غياب الدور الإقليمي لمصر وتمييزها عربياً في عدد من القضايا المحورية.

**مقدمة**  
يُعبر أنصار نظام عبد الفتاح السيسي في مصر أن السياسة الخارجية أبرز جوانب النجاح التي حققها حتى الآن؛ فهم يرون أنه تمكن من إحداث مراجعة شاملة لمحددات الأمن القومي المصري، والأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية ومنظومة التحالفات الإقليمية، وأعاد إلى مصر مكانتها بعد قيامه بعدد كبير من الزيارات إلى دول المنطقة والدول الأفريقية والأوروبية، حقق من وراءها قدراً كبيراً من الاعتراف وقرراً من الفوائد الاقتصادية التي زالت من سحر عظمة نظام ٢٠١٣ ويؤيده دولياً. وهذا بالتحديد ما يحاول النظام ترويجه من أجل إضافة المزيد من الأجازات الاقتصادية؛ التي لا تعكس بالضرورة واقعاً ملموساً، أو تحقق مصلحة قومية استراتيجية بالفعل؛ بل تستخدم نظام الحكم وهواجسها في المقام الأول؛ فهنا انقلاب ٣ من يوليو/تموز عانت السياسة الخارجية المصرية من غياب الرؤية والمنظومة الاستراتيجية تدعمه أو حتى تحافظ على المصالح القومية للدولة؛ حيث عكست في المقام الأول هموم النظام ومصالحه في المرحلة الانتقالية، وحرصه على الحصول على الاعتراف به بما يئن، وتحصيل مساعدات اقتصادية تساعد على البقاء؛ مما أفقد مصر كدولة مركزية في المنطقة دورها كفاعل رئيس أو "شقيقة كبرى" في المنطقة، وجعل مصالحة تدور في فلك النظم الديكتاتورية في المنطقة؛ بل تنتمى في مصطلحها مع مصالحة إسرائيل والقوى المناهضة للتغيير والديمقراطية.

وتحتاجه لاكتسابها بأي ثمن، إن المنطقة العربية ومعظم دولها تمر بحالة سيولة وتحولات غير عادية، عليها تماثل التحولات التي مرت بها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانها نظام قديم، وسقوط شعوب المنطقة في التقسيم والتبعية، واندلاع الثورات المحلية التي اتخذت ذريعة للقمع والهيمنة، وقد كان الطموح أن تعيد ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا والعراق تشكيل خريطة المنطقة من داخل هذه البلدان ومجتمعاتها؛ وذلك على نحو يوجب تقسيم المنطقة إلى محوري "دول اعتدال ودول ممانعة"، أو في واقع الأمر دول خاضعة لهيمنة الأميركيّة ودول تنتمى إلى حين توافر فرص أفضل لبناء دول محرة وديمقراطية؛ لكن قسوى الثورة المضادة داخلياً في مصر وأقليمياً ودولياً نجحت في تحويل المعادلة ولغة الخطاب من معركة حريات وديمقراطية إلى الحرب ضد الإرهاب، ومن بناء دول محرة وحررة إلى تفككت تلك الدول وتقسيمها، ومن قسوى مجتمعاتها وطبقة متنامية على حساب قوة أخرى، وتفعيل المجتمعات في حروب طائفية وعرقية وسياسية. ونجحت الثورات المضادة عن طريق:

١- صياغة السياسة الخارجية  
درجت عملية صنع السياسة الخارجية المصرية على انفراد مؤسسة الرئاسة بتحديد توجهاتها العامة؛ بما يتناسب مع مصلحة نظام الحكم، وتحتكر الرئاسة العديد من الملفات التي تراها حيوية؛ وذلك في حين يقتصر دور وزارة الخارجية المصرية على "التخدير" على هذه الملفات، وترويج مواقف النظام خارجياً، ومن المعتاد وجود مركزية تاريخية لدور الرئيس وأحياناً الفريق المحيط به؛ ولعل ثمة الاستمرارية بقرار بشدة في نظم السيسي؛ حيث تظهر بوضوح سمات الحكم الفردي على شكل نظم الحكم الذي يؤسسها حالياً؛ ومن ذلك انفراد برسم توجهات السياسة الخارجية، حتى الترويج لها عن طريق تدخلة مشاعر المصريين بإطلاق شعارات وطنية قضافاً وغير واقعية، وعن طريق زيارات خارجية من أجل اكتساب شرعية دولية للنظام، وتصوير قبول دولي وثرا بذه.

ولا يظهر حتى الآن مظاهر مؤسسة جادة لألية صنع السياسة الخارجية المصرية، لتعكس مشاركة وطنية حقيقيّة في تحديد المصالح الاستراتيجية لمصر ومتطلبات أمنها القومي؛ فقد تكررت المطالب بأهمية وجود مجلس أعلى للسياسة الخارجية يحدد توجهاتها وملامحها وأهدافها الاستراتيجية على أساس قومية شاملة؛ خاصة في المراحل المعدة إقليمياً ودولياً؛ التي تتسم بالعديد من التحديات والمخاطر المحيطة بأمن مصر القومي والاتجاهات والخرج الدولي من سياسات نظام السيسي القمعية - الوضع في سبأء - مشكلة أيوبسيا ومياه النيل - عدم الاستقرار في دول الجوار والعديد من دول المنطقة). وأعلن السيسي أثناء حوضه انتخابات الرئاسة عن نيته في إنشاء مجلس أعلى للسياسة الخارجية(١)؛ مكون من سياسيين وعسكريين ودبلوماسيين وخبراء في الاستراتيجية لرسم الملامح العامة للسياسة الخارجية، ويطلبها بالمصالح العليا لمصر القومي ومكانتها الإقليمية؛ إلا أنه حتى الآن لم يتم تشكيل هذا المجلس، كما أنه من الصعب حتى تحديد الفريق المؤثر في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ولا تزال تطغى الفرية على صنع تلك السياسات وإدارتها كما هو الحال بالنسبة إلى معظم الملفات الاستراتيجية الأخرى للدولة؛ خاصة في ظل غياب برلمان منتخب أو حتى مجالس قومية متخصصة؛ حيث تواصل وزارة الخارجية ممارسة دورها التقليدي في كونها معزلاً من معادلة النظام (أو كل النظم القديمة دون استثناء) لا يسري عليها التطهير أو التبديل أو المباداة؛ فمعد العهد الملكي وحسب الآن تعتبر وزارة الخارجية المصرية كما هي ملجأ لمنسقة الدولة الذين يجهدون في إثبات إخلاصهم للنظام الحاكم للدولة والدفاع عنه وعن سياساته، وإن لم تكن تتماشى مع مصالح مصر القومية إلا في حالات نادرة. وقد وقوع انقلاب ٣ من يوليو/تموز على سبيل المثال نشط سفراء مصر في الخارج(٢)؛ وذلك بعد طول انسحاب وسبب أثناء فترة رئاسة الدكتور محمد مرسي للترويج لانقلاب العسكري وخارطة الطريق، وتبرير الإجراءات العمومية التي اتخذها، وتزييف حالة الديمقراطية في مصر، وادفعوا بحماس عن قتل النظام المتظاهرين السلميين، والأساليب القمعية التي يلجأ إليها، وقاتوا ذلك بما تعلقه ببعض الدول الغربية من أجل المحافظة على أمنها القومي.

٢- التحديات  
جاء هذا التوجه في ظل سبئة إقليمية ودولية غنية في التعقيد نظر فيها التمسك بالسياسة الخارجية بأحاديث شديدة مبسطة وغير مركبة على الإطلاق؛ وذلك من خلال صراخه مع الإخوان المسلمين والإسلام السياسي، ومن خلال إحساسه بنقص الشرعية تنظيمه

تحقق المصلحة الاستراتيجية لمصر بالضرورة؛ بل ترتبط بمصلحة النظام ذاته، وحرصه على تدعيم أركانه مهما كلف الأمر؛ فقد ساءت علاقات مصر مع تركيا وفضل اللتان تعتبران دولتين مهمتين في المنطقة. عقب الإطاحة بالرئيس مرسي، وقامت مصر بتفضيف التمثيل الدبلوماسي والسحب المتبادل للسفراء، وأدى ذلك العداء إلى اتخاذ خطوات مثل: حرص مصر على التقارب مع اليونان وقبرص، اللتان تعدان من الدول الفاشلة اقتصادياً نظراً في تركيا، كما تم تصوير قطر بالدولة المعادية لمصر عملياً؛ حيث أقيمت قضايا ضد مرسي بتهمة التخابر مع قطر أثناء رئاسته للدولة، كما سعى النظام إلى الحصول على أحكام قضائية لتصنيف الدولتين كدول إرهابية؛ وذلك في حين رفضت المحاكم نفسها اعتبار إسرائيل كياناً إرهابياً.

ويلاحظ في سياسة السيسي الخارجية التقارب اللافت مع إسرائيل؛ حيث حدث توثيق للعلاقات بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وبين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، كما جرت محادثات هاتفية كثيرة وأوقات طويلة مع السيسي، وأكدت القناة الإسرائيلية العاشرة أن "رئيس الوزراء الإسرائيلي ينظر بعين الرضا إلى ما سمتهها "العلاقة الاستراتيجية" التي نشأت مع مصر" (١٠). وكان يهود -ساراك(١١) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق قد دعا بعد يومين فقط من مذبحة رابعة الدول الغربية إلى تقسيم كل الدعم للنظام السياسي؛ حيث اعتبره العديد من السياسيين الإسرائيليين أفضل من مبارك الذي أفقنته إسرائيل ككل استراتيجية ود عمته بكل الوسائل عن طريق اللوبي الإسرائيلي في واشنطن؛ الذي تصدى للدفاع عن نظام السيسي لتستمر الولايات المتحدة في تقديم المساعدات العسكرية والأمنية له، كما تساعد التنسيق بين مصر وإسرائيل في الكثير من الملفات الأمنية؛ وذلك بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالحدود وغزة، ومشروع تهجير أهالي سيناء منها لإقامة منطقة عازلة تسهم في المحافظة على أمن إسرائيل، والتنسيق في الحرب على الإرهاب بالمنطقة. وتفاخر السيسي أنه على اتصال وإحار مستمر مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، واستمرت السلطات المصرية في تضيق الخناق على قطاع غزة، وساءت علاقات مصر مع حماس؛ التي وصفها القضاء المصري بأنها منظمة إرهابية، وحكم على شهدائها بالإعدام في قضايا ملغية.

**خاتمة**  
تعدت السياسة الخارجية بمصر في عهد السيسي من غياب الرؤيا الاستراتيجية؛ التي تستخدم مصالح قومية ثابتة، وارتبطت في مجملها بغاية تحقيق مصلحة خاصة حرصه على الحصول على الاعتراف والقبول الدولي، وإن تم شراء ذلك عن طريق بديل مليارات الدولارات في صفقات عسكرية وعقود اقتصادية، وتفتت تلك السياسة الخارجية مصر الكثير من حيث تراجع دورها الإقليمي القيادي، ودورانها في فلك دول المانحة، أو غيرها من الدول المهيمنة؛ مما يتسبب في غياب الدور الإقليمي لمصر، والتمهيش عربياً في بعض القضايا المحورية؛ ففى سبيل المثال لم يتم استشارة مصر قبيل قيام السعودية بقيادة عملية (عاصفة الحزم) في اليمن ضد الحوثيين، وذلك على الرغم من استعداد مصر للمشاركة ولكن بصيغة أخرى، كما لم تُنفذ لاقتراح مصر بتكوين قوة عسكرية عربية مشتركة تحارب الإرهاب في المنطقة، وغيره من المواقف التي عارضتها دول خليجية كالموقف من نظام بنشار الأسد، والموقف من اللجوء إلى حول عسكرية في ليبيا.

وحتى الرغم من زيارات السيسي العديدة لدول أوروبا؛ فيتمتع تحقق نتائج ملموسة داخلياً حتى الآن، كما أن سياسة مصر الخارجية لم تُعد تتماشى مع مكانتها التاريخية والسياسية؛ بل أصبحت تعكس هواجس النظام داخلياً وإقليمياً، فبدلاً من الحراك داخل رؤية استراتيجية تحقق المصالح الوطنية، باتت تنطق محدثات السياسة الخارجية المصرية من العداء للإسلام السياسي والإخوان المسلمين والانتقيمات الإسلامية الممانعة، ومساندة الثورات المضادة، وانهاية مع المصالح الإسرائيلية. وإن كتلت السياسة الخارجية للسيسي بنت كأنها حققت نجاحات في الحيلولة دون عزلة نظامه وازعازف العديد من الدول به، فإن تلك الدول ترى فيه بالفعل أداة لتحقيق مصالحها في المنطقة؛ مما يظهر تناقض ممارسات السياسة الخارجية مع الأهداف المعلنة -استعادة دور مصر، والحرص على تحقيق مصالحها الاستراتيجية، ودعم استقلال القرار الوطني، ورفض تأجيل الخلافات الطائفية والمذهبية بدول الإقليم، والحفاظ على وحدة الدولة العربية وتماسكها، التي يحاول أن يروج لها إعلام النظام(١٢).

- 1- إلت الكسلي، "مجلس أعلى لـالسياسة الخارجية"، عدل "السيسي" لم يتطرق، ٢٤ من أغسطس/آب ٢٠١٤.
- 2- أحمد سعيد، الخارجية توضح حقيقة الأوضاع في مصر عبر سرفاتها، ٣ من نوفمبر/أيلول ٢٠١٣.
- 3- محمود النوبسي، خلال مؤتمر صحفي عالمي، وزير الخارجية يشرح أولويات السياسة الخارجية خلال المرحلة الانتقالية، ٢٠ من يوليو/تموز ٢٠١٣.
- 4- وفد الدبلوماسية الشعبية يزور الصين لتوضيح حقيقة الأوضاع في مصر، ١٠ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
- 5- أشقون؛ ما حدث في ٣٠ من يونيو/حزيران أمثال لإرادة الشعب، ١٨ يوليو/تموز ٢٠١٣.
- 6- بيّنات زين الدين، السيسي -دول وشرية؛ لن ندير ظهرنا لواشنطن - حتى إن أدارت ظهرها لنا، ٢٦ من مارس/آذار ٢٠١٥.
- 7- كوري، الجيش المصري كان "يستعيد الديمقراطية" عندما عزل مرسي، ١ من أغسطس/آب ٢٠١٣.
- 8- كوري، "ثورة فوراً أنجزها الشعب ومرسي - الإخوان"، ٢٦ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣.
- 9- بالصور والأرقام: تاريخ صفقات السلاح بين مصر وروسيا منذ ١٩٥٢ حتى ٢٠١٤، ١٨ من سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.
- 10- قناة إسرائيلية: علاقة وثيقة بين نتنياهو والسيسي، ٢٤ من أغسطس/آب ٢٠١٤.
- 11- محمود صالح، تقرير عن السياسة الخارجية في عهد "السيسي"، مصر تخلصت من القسوة، ١ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.

دورها الطبيعي في قيادته وتفعيله. وتمثل المحور الثالث في وضع الأسس الصحيحة للسياسة الخارجية المصرية المستقبلية، والتكيف في ذلك المحور أن علاقات مصر الخارجية هي علاقات بين دول وليست علاقات بين قادة وأحزاب، في اتهام ميمن لنظام مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، وطريقة إدارتهم مفاصل السياسات الخارجية على أساس مصلحة الجماعة، وعلاقاتها المباشرة مع دول بعينها وتحديداً تركيا وقطر. وأكد أن مصر ستعيد تقسيم مصطلحها الاستراتيجي مع هذه الدول؛ وذلك عن طريق إجراء مراجعة شاملة لعلاقات مصر الخارجية في إطار دوائر ثلاث للسياسة الخارجية المصرية؛ وهي: دائرة الجوار، ودائرة الدول الأكثر تأثيراً في النظام العالمي، ودائرة باقي دول العالم. وفي مناسبات عديدة حرص السيسي كذلك على تأكيد المحددات نفسها للسياسة الخارجية المصرية، وأنها تستند إلى استقلال القرار المصري وعدم التبعية لقوة دولية على حساب قوة أخرى، وتفعيل الدور المصري على المستويين العربي والإفريقي.

٤- تفاعلات وتطبيقات السياسة الخارجية  
على الرغم من تأكيدات وزير خارجية مصر في أول حكومة بعد الانقلاب العسكري؛ فقد تناقضت تفاعلات وتطبيقات السياسة الخارجية مع الأهداف والتوجهات التي أعلنها هو أو السيسي؛ حيث إن منطلقات السياسة الخارجية لنظام السيسي ارتبطت في المقام الأول بمصلحة النظام ذاته في تأمين استمراره، وكسب الاعتراف الدولي به صراحةً؛ ومع أن كثيراً من المحللين ذهبوا إلى أن المجتمع الدولي قد وضع نظام السيسي في عزلة بعد وقوع الانقلاب، فإن الواقع يشير إلى أن هذا ليس حقيقياً على الإطلاق؛ حيث إن الانقلاب العسكري على نظام الرئيس مرسي وجماعة الإخوان، ويشتر نجاح الثورة المضادة، وعودة مؤسسات الدولة القديمة وسياساتها الخارجية، أصاب الدوائر الغربية بالإرتباك كما صرح عدد من المسؤولين الغربيين والإسرائيليين. كما أن التوتر الظاهري في العلاقات ليس بسبب موقف عربي مبني من الانقلابات العسكرية، ورفض الإطاحة بنظام دول مننتخبه بدمقرطياً؛ وإنما نتيجة ما يتسبب فيه نظام السيسي من حرج لتلك الدوائر بسبب المجازر غير المريرة، وانتهائه لحقوق الإنسان بشكل واسع؛ فنج؛ ما يصبغ من مهمتها في الدفاع عنه؛ وظهر ذلك بوضوح في تصريحات كثرين أشقون (٥) فور وقوع الانقلاب وأثناء لقائها مع عدلي منصور بأن ما حدث يعد "امثالاً لإرادة الشعب المصري... وأن ٣٠ من يونيو/حزيران هو استعمال لثورة ٢٥ من يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وأن تشكيل الحكومة المؤقتة والإعلان عن لجنة تعديل الدستور بداية جيدة بشأن خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية". كما أكدت استمرار المساعات الأوروبية لمصر، والتمتع بالقرار الحربي المصري من الدول الأوروبية على قلقها البالغ، إلا أنه لم يتم إدانة نظام الانقلاب، الذي بدوره استهجن بشدة ما اعتبره تدخلاً أوروبياً في شؤون مصر الداخلية.

وقد شاب علاقات مصر بالولايات المتحدة الأميركية بعض البرود والتوتر عقب الانقلاب العسكري. إلا أن كلا الطرفين حرص على تأكيد الطبيعة الاستراتيجية للعلاقة، واستمرار التعاون الأمني بينهما، وحرص إعلام الانقلاب على استغلال هذا التوتر لتصوير أن السياسة الخارجية المصرية قد تخلصت من تبعيتها للولايات المتحدة والهيمنة الأميركية تحت حكم السيسي، وحرصه على دعم استقلال القرار الوطني، وأن مصر أصبحت تفتح علاقاتها مع دول العالم؛ خاصة في القوى الكبرى وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا، وفي واقع الأمر فقد حرص السيسي على تأكيد تلك التبعية للولايات المتحدة غير مرة؛ حيث رد بصورة مشابهة لتصرفات وزير خارجيته نبيل فهمي أن العلاقة بين مصر وأمريكا التي شبة فيها فهمي تلك العلاقة بأنها "زواج كاثوليكي وليس علاقة ليبة واحدة". فقد حرص السيسي على التأكيد أنه "لا يمكن أن تقلل درجة علاقتنا مع الولايات المتحدة لمستوى أنظمة الأسلحة فقط ونحن حريصون على العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة فوق كل شيء، ولن ندير لها ظهرنا؛ حتى إن أدارت ظهرها لنا"(٦).

وإنما لارتباها لسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم وإزاحتها للإخوان المسلمين من السلطة، ولإن لها أن مصالحها في المنطقة يتم تحقيقها بصورة أسهل من سلطات عسكرية، وليس مع حكومات منخبة من الإخوان. كما أن دعاة نظام السيسي للإسلام السياسي والإخوان وما يمثلهوم كحماس وتنظيمات إسلامية في تونس أو ليبيا أو سوريا كان محدداً أساسياً لتبني مواقف إقليمية لا